

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٨١

الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٢/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة كازراغينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورينتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2014/330)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1440710 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٢|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2010/330)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد كاي، الذي يشترك في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

موجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد النظيف، الذي يشترك معنا في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/330، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

معروض على المجلس نص بيان رئاسي باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه

بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/9.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس، وعلى دعمهم المستمر والموحد للصومال.

ستكمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال السنة الأولى من عملها في ٣ حزيران/يونيه. وقبل عام، طلبت حكومة الصومال الاتحادية من الأمم المتحدة "إمكانية اللجوء إلى جهة واحدة" من أجل المساعدة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد أثناء خروجه من عقود مستمرة من النزاع. واستجابة منها لذلك الطلب، أنشأت البعثة وجودا متكاملًا للأمم المتحدة في جميع أنحاء الصومال. وعلى الرغم من التحديات الأمنية الهائلة التي نواجهها، فإنني فخور بأن أسرة الأمم المتحدة قد حققت وجودا ميدانيا كبيرا اليوم في الصومال أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الـ ١٨ الماضية. وما يزال التزام الأمم المتحدة بالعيش والعمل جنبا إلى جنب مع الصوماليين قويا جدا. وترمي خططنا إلى زيادة توسيع نطاق ذلك الوجود.

يعتمد عملنا على بناء شراكات قوية مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المجاورة للصومال، فضلا عن الشركاء الرئيسيين. ولنا شراكة قوية مع بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا. وبفضل الوجود الراسخ لأفرقة القيادة في مقديشو، فإننا نواصل العمل معا بصورة مشتركة ومتزايدة على تحقيق الولايات المسندة إلينا. ويسرني أن أذكر - على الرغم من النكسات والإحباطات - أن الصومال قد أحرز تقدما سياسيا واقتصاديا وأمنيا في الأشهر الـ ١٢ الماضية، وخاصة في الربع الأخير من العام.

غير أن موظفي الأمم المتحدة ليسوا محصنين من الهجمات أيضا. ومن المتوقع أن يساعدنا نشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة الذي بدأ رسميا في ١٨ أيار/مايو على مواصلة العمل الذي نضطلع به، فضلا عن تحقيق الأهداف المرجوة.

وإذ نشيد بالتقدم السياسي والاقتصادي والأمني الذي تحقق، فإنه لا ينبغي أن يصرفنا ذلك عن أوجه القصور والتحديات الكبيرة التي ما تزال قائمة. وفي ظل قيادة الرئيس حسن شيخ محمود،

تمكنت الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء، عبد الولي شيخ أحمد، من تحقيق زخم جديد. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز في بناء الدولة لم يكن بالسرعة المطلوبة بعد.

وعندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.7132) كنت قد ذكرت أن الحكومة الاتحادية على وشك الانتهاء من وضع خطة مفصلة لبناء الصومال الاتحادي، ومراجعة وتطبيق الدستور، فضلا عن التحضير لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٦. وللأسف، فإن تلك الخطة - التي تتضمن جداول زمنية ومعايير محددة - ما تزال معلقة. وعلى سبيل الأولوية، فإن من الضروري الانتهاء هذا العام من تشكيل الإدارات الإقليمية المؤقتة الشاملة للجميع، باعتباره الخطوة الأولى نحو تشكيل الدول الأعضاء في الاتحاد الصومالي. ومن الضروري أيضا تسريع التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أديس أبابا، الذي أنشأ الإدارة المؤقتة في جوبا. ونرحب بالدور الحيوي الذي تؤديه ال (إيغاد) في هذا الصدد.

وتكتسي الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية أهمية حاسمة أيضا لتحقيق الاستقرار المستدام وبناء السلام في البلد، تماما كما هو الحال بالنسبة لإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين السابقين، بما في ذلك من خلال البرامج التي توضع خصيصا للأطفال. ويجب علينا أيضا أن نكفل وصول المتهمين والمدانين بارتكاب الجرائم ذات الصلة بحركة الشباب إلى البرامج المعنية بالحد من الإيديولوجيات والسلوكيات المتطرفة.

ومن الناحية السياسية، فقد شرعت الحكومة الاتحادية في التصدي لبعض المنازعات العالقة بين المركز والأقاليم. فقد شاركت بنشاط مع الإدارة المؤقتة في جوبا في جنوب البلد، وقررت تأييد حل لثلاث مناطق فيما يتعلق ببناء الدولة في جنوب غرب الصومال. وفي شمال البلد، فقد تعززت العلاقات بين مقديشو وبونتلاندا مرة أخرى. وأصبح قادة الصومال قادرين على السفر والمشاركة في تلك المناطق، وهو تطور مشجع ومن الضروري تعزيره. ومع ذلك، فإنني أشعر بالقلق إزاء الاضطرابات السياسية التي تشهدها مقديشو، وهو ما سأتناوله حين أن أنتقل إلى التحديات المقبلة.

ومن الناحية الاقتصادية، فما تزال في البلد مؤشرات على تحقيق النمو، وإن كان في مستوى منخفض جدا ومثير للقلق. واتخذت الحكومة الاتحادية أيضا خطوات ترمي إلى استعادة وتعزيز ثقة الجهات المانحة. وأنشئت لجنة جديدة للإدارة المالية تتألف من الحكومة الاتحادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وممثلين آخرين.

وتحققت نجاحات أمنية أيضا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وناقشنا في ذلك الصدد، الهجوم المشترك الذي شنته مؤخرا القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي عبر الحوار التفاعلي مع بعثة الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل في نيويورك. وسيوافي صديقي وزميلي السفير النظيف المجلس بالمزيد عن المعلومات في ذلك الشأن. وأعرب عن تقديري لزملائنا الصوماليين وفي الاتحاد الأفريقي الذين لقوا حتفهم في العام الماضي من أجل إحلال السلام في الصومال.

لقد شهدت الحالة الأمنية في مقديشو تحسنا أيضا في الآونة الأخيرة. وبدأت الاستراتيجية الحكومية الجديدة وزيادة العمل المشترك مع الاتحاد الأفريقي في الصومال تحقق نتائج إيجابية في الميدان، على الرغم من أن الوقت لا يزال مبكرا جدا، ومن التسرع القول بأننا قد وضعنا حدا للإرهاب في البلد. فالمديون الصوماليون هم الذين يشكلون الغالبية العظمى من الضحايا،

ومع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان. فهم متحدون في بحثهم عن الحلول. ولا يمكن للصومال أن يتحمل المزيد من التأخير في عملياته لبناء الدولة. وينبغي أن تعمل مؤسساته معا في إطار أدوار ومسؤوليات واضحة محددة لها في الدستور لتحقيق ما يحتاج اليه الشعب ويتوقعه.

ولا بد أيضا من إحراز تقدم عاجل بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في المناطق المستعادة حديثا. ويلزم إنشاء مؤسسات مقبولة محليا ويجب أن يرى السكان المحليون فوائد السلام قريبا. كما يلزم التأمين العاجل لسبل الوصول إلى تلك المناطق، التي يعرقلها حاليا النشاط المستمر لحركة الشباب. وخصص صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام مبلغا يصل إلى ١٠ ملايين دولار لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق فوائد ملموسة للسلام للمجتمعات في تلك المناطق وغيرها من الأجزاء الجنوبية والوسطى للصومال.

ويشكل افتقار بعثة الاتحاد الأفريقي إلى طائرات الهليكوبتر العسكرية عقبة حرجة. وبدون المزيد من التبرعات للصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي، سيكون من غير الممكن تقديم الدعم اللوجستي الحيوي. ويشكل بناء جيش صومالي مستدام ومهني ووطني حقا أولوية استراتيجية. وحتى الآن، وبالرغم من الجهود الكبيرة للشركاء الدوليين، لا يزال التقدم المحرز مجزأ وغير واف. وبدون العمل بشأن تلك المسائل، هناك خطر يتمثل في عدم توطيد النجاح العسكري وعودة إنعدام الأمن.

وبدون إحراز المزيد من التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية، فإن مصداقية المجتمع الدولي والحكومة الاتحادية معرضة للخطر أيضا. ويجب أن ينجي الشعب الصومالي المزيد من الفوائد من الميثاق الصومالي. وفي الوقت الحالي يزاو صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء أعماله، وأنشئ تدفق مالي وطني للتمكن من زيادة تدريجية في الدعم

ولا تزال درجة وقوع أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس في الصومال كبيرة بشكل غير مقبول. وقام فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي بزيارة إلى الصومال في كانون الأول/ديسمبر العام الماضي. ونسعى سعيا جديا لتنفيذ التوصيات الهامة لفريق الخبراء مع الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين. كما ظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تعمل بشكل وثيق مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي لتقديم التدريب على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، بما في ذلك حماية الأطفال. ولم تنشأ بعد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

لقد سافرت كثيرا في الصومال في العام الماضي واستمعت عن كذب لشواغل الشعب الصومالي وآماله. وإحدى الرسائل التي سمعتها مدوية وواضحة هي انه يريد أن يرى بلدا مستقرا وموحدا. كما يريد أن يشهد إحراز الحكومة الاتحادية للتقدم وتحرك شركائها الدوليين بصورة أكبر وأسرع. فعام ٢٠١٤ عام حاسم للصومال. والوقت قصير، ولا زلت أشعر بالتفاؤل القوي، ولكن من الواضح أن على الحكومة وشركائها الدوليين إحراز تقدم أسرع.

وأخشى أن الصومال يقترب من مرحلة حرجة في عدد من المجالات. فمن الناحية السياسية، يلزم إحراز تقدم عاجل في إنشاء آليات لتنقيح الدستور وتنفيذه، وللإشراف على إنشاء ولايات اتحادية والتحصير للانتخابات. وأشعر بالقلق لأن الأزمة السياسية الحالية في مقديشو، التي تشمل دعوة أكثر من مائة عضو في البرلمان إلى استقالة الرئيس، يمكن أن تشير إلى عودة حلقة الجمود والافتتال الداخلي بين المؤسسات السياسية في الصومال الذي أدى إلى إصابة الحكومات بحالة الشلل منذ عام ٢٠٠٠. فالصومال بحاجة إلى الاستمرارية والاستقرار في قيادته السياسية. إن آمال الشعب الصومالي كبيرة والتحلي بالصبر فضيلة نادرة. وقد عملت وسأواصل العمل مع الشركاء الدوليين

الشركاء الدوليين سيواصلون دعمهم ويعززونه بالقدر نفسه. ولكن ينبغي ألا نتجاهل الأخطار.

وأشعر بالفخر للجهود الجماعية التي يبذلها أصدقاء الصومال في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. فهم جميعا يقومون بذلك العمل بشيء من المخاطرة الشخصية. وأشيد بمن جادوا بأرواحهم في هذا المسعى، على نحو ما شهدناه مرة أخرى حين قتل بصورة مأساوية اثنان من الزملاء في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيسان/أبريل. ويتحقق بناء السلام بدفع ثمن، ولكننا جميعا ندرك أن الفشل كلفة لا يمكن أن نتحملها. وأشكر المجلس على دعمه الثابت وعلى قراره زيارة الصومال في وقت لاحق هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (تكلم بالفرنسية): قبل شهر، في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل، انضم صديقي السيد كاي وشخصي إلى المجلس في نيويورك في مناسبة الحوار التفاعلي بشأن الصومال. واليوم، يجتمع المجلس لمناقشة الحالة المتعلقة بشريكنا الرئيسي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ومرة أخرى وجه المجلس لنا الدعوة للاشتراك في المناقشة. وأود أن أعرب، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عن شكري الصادق على ذلك الامتياز وعلى وجه الخصوص على الدعم المستمر الذي يقدمه المجلس باتخاذ العديد من القرارات، لا سيما القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وبخصوص بعثة الأمم المتحدة وجميع كيانات الأمم المتحدة في الصومال بوجه عام، يسرني أن يكون بوسعي إبلاغ المجلس بأن تعاوننا وتعاون جميع الشركاء مع بعثة الاتحاد

المباشر المقدم للخزانة. ويلزم إيداع وسحب المزيد من الأموال من هذه الآلية وغيرها من آليات التمويل الدولية المنشأة لدعم التنمية في الصومال.

وتخاطر الحالة الإنسانية بالانزلاق إلى منطقة الخطر أيضا. وقام نائبي ومنسق الشؤون الإنسانية مؤخرا بمقارنة أوجه التماثل المزعجة بين الحالة اليوم والحالة قبل مجاعة عام ٢٠١١. ويوجد خطر حقيقي من ازدياد الأزمة القائمة سوءا من جراء النزاع المستمر وقلة الأمطار وعدم إمكانية الوصول المستمر إلى المدن بسبب الأساليب التي تتبعها حركة الشباب بقطع طرق الإمداد الرئيسية.

وتؤدي أزمة التمويل التي تؤثر على العمليات الإنسانية القائمة إلى زيادة تفاقم الحالة. وحتى الآن هذا العام، لم يتلق النداء الموحد سوى ١٩ في المائة من المبلغ البالغ قدره ٩٣٣ مليون دولار المطلوب لتلبية احتياجات ٣ ملايين شخص تقريبا - مما خلف فجوة ٧٥٦ مليون دولار. وبلغت حالة التمويل درجة من السوء بحيث تنظر وكالات تقديم المعونة في إغلاق البرامج المنقذة للحياة. فعلى سبيل المثال، أصبحت خدمات الرعاية الصحية الأولية التي تقدمها منظم الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى ٣ ملايين شخص على وشك التقليل. وثمة حاجة إلى أن يقدم فورا حوالي ٦٠ مليون دولار لاستمرار العمليات الحالية المنقذة للحياة لفترة لا تتجاوز الشهرين أو الأشهر الثلاثة المقبلة. ومع اننا نعلم ما ستصبح عليه حالة الأمن الغذائي، فإن هذا ليس وقت العمل بالنهج المعتاد في الصومال. فاذا سمح للحالة الإنسانية في الصومال بالعودة إلى حالة الطوارئ، فإنها ستعرض للخطر المكاسب السياسية والاقتصادية والإنمائية التي تحققت.

وستكون الفترة بين الآن وتقديم إحاطتي الإعلامية المقبلة للمجلس فترة اختبار بالنسبة للصومال. وما زلت على ثقة بان قادة الصومال ومؤسساته سترتقي إلى مستوى التحدي وبان

وفي ما يتعلق بالحكومة الاتحادية الصومالية، فإنني أتفق بشدة مع التحليل الذي قدمه السفير للتو، ولكننا نواصل في بعثة الاتحاد الأفريقي تشجيع ومساعدة الحكومة في تعيين مسؤولين محليين لإدارة المدن المحررة بالتشاور مع المجتمعات المحلية المعنية. وثانياً، ترحب البعثة بمختلف الزيارات التي نظمتها الحكومة إلى المناطق المحررة، بما في ذلك زيارة رئيس الوزراء والعديد من وزرائه. ولكن ثمة تحدياً لا يزال يواجه الحكومة الصومالية، ألا وهو، عجزها عن دفع رواتب قوات الجيش الصومالي.

والحوار الجاري بين الحكومة الاتحادية ومختلف الدول المحيطة بها يحرز تقدماً بالفعل. فهناك تقدم في تنفيذ اتفاق أديس أبابا في جوبا. وبحسب معلوماتنا، فإن الأمور تسير سيراً حسناً في بيدواه. وبالنسبة لي، فقد كنت بالأمس في غاروي، بونتلاندا، وتشعر بعثة الاتحاد الأفريقي بالارتياح أيضاً إزاء العلاقات الطيبة الناشئة بين مقديشو وغاروي.

وأخيراً، أود أن أبلغ المجلس بأن الحالة الإنسانية ما زالت تبعث على القلق. وتمويل الصندوق الخاص المنشأ لدعم القوات الوطنية الصومالية لا يزال يمثل أحد الشواغل. وأود أن أضيف، إلى ذلك، أنه يجب على مختلف الشركاء الالتزام بخطة توفير الموارد التي تحتاج إليها الحكومة الصومالية لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها الرئيسية.

وفي الختام، يمكنني القول إن الحالة في الصومال تتطور بصورة جيدة. فثمة تحديات، ولكن هناك أملاً أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

الأفريقي في الصومال كان مثالياً، حسبما ذكر الممثل الخاص للتو، على الرغم من أن تحديات الحالة في الصومال متعددة وأحياناً ما تكون معقدة.

وفي ما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي، وكما أبلغت المجلس في ٢٣ نيسان/أبريل في نيويورك، فقد انتهت المرحلة الأولى من العمليات العسكرية في ٣٠ آذار/مارس. وأمکن التعامل مع مختلف المشاكل اللوجستية التي كانت قائمة في البداية، وذلك بفضل شراكتنا مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وكما قال السفير للتو، فإنه بالتزامن مع تلك العمليات، هناك أعمال جارية أيضاً في مقديشو يضطلع بها مركز العمليات المشتركة بين تلك البعثة والحكومة الصومالية. ويمكن القول إن الأمن في مقديشو قد تحسن تحسناً كبيراً، على الرغم من استمرار بعض الهجمات الانتحارية والاعتقالات المحددة الأهداف وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وبخصوص العمليات العسكرية، أود أن أبلغ المجلس بأن اجتماعاً قد عُقد في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو لتقييم المرحلة الأولى بهدف استخلاص الدروس المفيدة وتبسيط الضوء على التحديات التي ينبغي التصدي لها. وفي الوقت نفسه، ستواصل بعثة الاتحاد الأفريقي ممارسة الضغط عسكرياً مع توعية السكان وتنظيمهم حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم. وثانياً، فإنها ستواصل نشر قوات شرطة في المدن المحررة من أجل ضمان مستوى أفضل من الأمن. وثالثاً، ستواصل البعثة تأمين طرق الإمداد الرئيسية في المدن المحررة. ورابعاً، وحسبما قال السيد كاي من فوره، فإنها ستواصل تدريب الجيش الصومالي لتمكينه من تأمين المناطق الريفية. خامساً، ستواصل البعثة تنفيذ مشاريع سريعة الأثر. وأخيراً، وكما قال السيد كاي أيضاً، فإن مسألة الطائرات العمودية لا تزال توقعاً بالغ الأهمية. وبهذا الخصوص، ناشد جميع الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، إيجاد حل.